

مفهوم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية دراسة ميدانية

الدكتور سمير الريشاني

قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد

جامعة دمشق

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة المفاهيم التي يعتمد عليها قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات في بيئة الأعمال السورية، وقد استند البحث إلى المعايير المتعلقة بقياس القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير التقييم الدولية IVSB، وقد توصل البحث من خلال الدراسات النظرية السابقة إلى تحديد العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة التي انعكست ضمن فرضيات الدراسة، وهي الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة، وتقنيات التقييم وظروف استخدامها، وافتراسات القيمة العادلة ومدخلاتها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن بيئة الأعمال السورية لا توفر كامل الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة، كما أن أعمال قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية لا تتم من خلال تحديد مدخل القياس المناسب وفق قاعدة الاستخدام الأعلى والأفضل، إنما تتم عمليات القياس وفق معطيات شخصية تفتقد للمرجعية والمنطق، أضف إلى ذلك أن قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية ليس ذات جودة مهنية عالية.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، معايير المحاسبة الدولية، معايير إعداد التقارير المالية الدولية، معايير التقييم الدولية، بيانات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية، بيئة الأعمال السورية.

(1) مشكلة الدراسة:

إثر صدور القانون رقم 55 لعام 2006 القاضي بتأسيس سوق دمشق للأوراق المالية، والمرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 المتعلق بالسماح بإعادة تقويم أصول الشركات، وما تبع ذلك من ضرورة تحويل شركات الأشخاص التي تشكل في معظمها شركات عائلية إلى شركات مساهمة لأغراض الإدراج في سوق دمشق للأوراق المالية، فقد نشأت مشكلة قياس القيمة العادلة لأصول تلك الشركات والتزاماتها، ويهتم هذا البحث بدراسة مفاهيم قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية ومدى دقتها استناداً إلى إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) (المعيار SFAS157 قياسات القيمة العادلة) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (من خلال معايير متفرقة) ومجلس معايير التقييم الدولية (IVSB) (من خلال معايير التقييم الدولية IVS وخاصة مفاهيم التقييم العامة ومبادئها وأنواع الممتلكات ومعايير التقييم IVSs والتطبيقات IVAs والملاحظات الإرشادية) ويجب البحث عن عدة تساؤلات فيما يتعلق بقياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية أهمها:

- هل تتيح بيئة الأعمال السورية الظروف الملائمة لقياس القيمة العادلة بموضوعية؟
- هل تستخدم مداخل قياس ملائمة لتحديد القيمة العادلة؟
- ما الفرضيات المستخدمة في قياس القيمة العادلة؟

(2) أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول واحدة من أهم المشكلات المحاسبية المعاصرة لاسيما أن بيئة الأعمال السورية التي تشهد انتقالاً نحو أسواق الأوراق المالية وما يتطلب ذلك من تطوير لأساليب القياس المحاسبي، وتتجلى أهمية البحث بالنقاط الرئيسية الآتية:
- عدم الاتفاق على مفهوم القيمة العادلة وتقنيات حسابها عملياً في السورية.
 - الخلاف على مداخل قياس القيمة العادلة الواجب استخدامها والظروف الملائمة لاستخدامها.
 - عدم وجود مرجعية واضحة في قياس القيمة العادلة وتقديرها.
 - الخلاف على مدى دقة قياس القيمة العادلة المستخدمة في سورية.

(3) أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يأتي:

- تحديد المفاهيم المستخدمة في قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.
- تقييم ظروف بيئة الأعمال السورية ومدى ملائمتها لقياس القيمة العادلة.
- تقييم مفهوم القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية وتحديد مدى دقتها.

(4) فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى الدراسات النظرية السابقة وإصدارات المعايير يمكن تلخيص العوامل المؤثرة في قياس القيمة العادلة بما يأتي: (1) الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة وتتناول اعتبارات السوق النشطة وعناصرها (2) تقنيات التقييم وظروف استخدامها (3) افتراضات القيمة العادلة ومدخلاتها. ومن هنا فقد صيغت فرضيات الدراسة كما يأتي:

- الفرضية الأولى (وتتناول اختبار الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة): أن بيئة الأعمال السورية لا توفر الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة.
- الفرضية الثانية (وتتناول اختبار تقنيات التقييم وظروف استخدامها) عند قياس القيمة العادلة في سورية لا يحدد مدخل القياس المناسب وفق الاستخدام الأعلى والأفضل.
- الفرضية الثالثة (وتتناول اختبار افتراضات القيمة العادلة ومدخلاتها) أن قياس القيمة العادلة في سورية يعتمد على افتراضات ذات جودة منخفضة.

(5) متغيرات الدراسة:

صُمم النموذج الأولي للدراسة من خلال تحليل الدراسات السابقة المتعلقة بقياس القيمة العادلة فضلاً عن الاستطلاعات الأولية للباحث، وصيغت المتغيرات المستقلة التالية التي تعكس فرضيات الدراسة الأساسية: (1) الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية (2) تقنيات التقييم وظروف استخدامها في بيئة الأعمال السورية (3) افتراضات القيمة العادلة ومدخلاتها في بيئة الأعمال السورية. وهذه المتغيرات المستقلة يفترض أنها تؤثر في متغير تابع هو مفهوم القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

(6) منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث في إنجاز البحث على المنهج الاستنباطي من خلال دراسة تحليلية تقوم على تتبع مادة البحث واستقصائها وتحليلها واستخلاص النتائج بالاعتماد على ما كتب في أدبيات المحاسبة ومعايير المحاسبة والتقييم الدولية والأمريكية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة ومفاهيمها، كما اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي في إجراء استبيان حول قضايا مفهوم القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية ومدى دقتها.

أولاً: مجتمع الدراسة وعينتها وأداة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة بمدققي الحسابات العاملين في بيئة الأعمال السورية، وعلى ذلك فقد أعد الباحث استبياناً وزع على عينة عشوائية من الأشخاص العاملين في تدقيق الحسابات في سورية، وعلى ذلك فقد وُزِعَتْ (50) استمارة استبيان استرد منها (38) استمارة أي بنسبة 76%، وقد أُفِرِغَتْ نتائج الاستبيان ضمن مقياس ليكرت الخماسي المعروف.

ثانياً: صدق الأداة وثباتها: وللتحقق من صدق الاستبيان كأداة لجمع البيانات عُرِضَتْ على عدد من المحكمين المختصين أصحاب الخبرات العلمية والعملية للتأكد من دقة الاستبيان وموضوعيته وصحة العبارات المستخدمة وقد أُجريت التعديلات المطلوبة لرفع درجة المصادقية للأداة وذلك قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي وقد تم التثبت من صدق أداء القياس إحصائياً باستخدام اختبار كولمجروف - سميرنوف Kolmogorov-Smirnov لمعرفة هل إجابات أفراد العينة عن الدلائل المختلفة موزعة توزيعاً طبيعياً وكانت مستويات دلالاته لجميع أبعاد المتغيرات أقل من (0.05) مما يدل على أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً كما استُخْرِجَ معامل الثبات باستخدام معادلة ألفا كرون باخ (Cronbach's Alpha) لتقدير درجة التجانس وكانت نتائج التناسق الداخلي موزع حسب الفرضيات كما يأتي:

الجدول رقم (1): نتائج اختبار ألفا كرونباخ

الفرضية	الموضوع	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرون باخ
1	الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة	16	0.975
2	تقنيات التقييم وظروف استخدامها	3	0.782
3	افتراضات القيمة العادلة ومدخلاتها	22	0.983
#	الدرجة الكلية	41	0.987

وتعدُّ معاملات الثبات المستخرجة لهذا المقياس مناسبة وتفي لأغراض الدراسة.

ثالثاً: محددات الدراسة: دُرِسَ مفهوم القيمة العادلة للأصول والالتزامات في سورية من خلال توزيعها على الأصناف ذات الطبيعة المتشابهة من منظور القيمة العادلة وهي: الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون المتوافرة في السوق، والأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون غير المتوافرة في السوق، والأصول غير الملموسة، والأصول والالتزامات المالية.

(7) الدراسات السابقة:

خلال العشرينيات من القرن الماضي وخاصةً في أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1930 كان من المعتاد رفع قيمة الأصول أو تخفيضها (Fabricant, 1938:p35)، لكن بعد تأسيس لجنة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC عام 1934 لم تشجع هذه اللجنة هذه الممارسة وذلك من خلال الطلب من الشركات الراغبة بالإدراج في البورصة بتقديم معلومات إضافية حول إعادة تقييم الأصول لذلك أصبحت الشركات تفضل استخدام التكلفة التاريخية تجنباً لذلك (Walker, 1992:p3-35) وأيدت الكتابات الأكاديمية آنذاك التكلفة التاريخية كونها تعتمد على سجلات قابلة للتحقق وبعيدة عن الأحكام الشخصية (Healy, 1938:p1-9) وولد هذا التقليد تاريخياً نتيجة لسوء استخدام بعض شركات الخدمات العامة في أواخر عام 1920 لمسألة إعادة التقييم حيث قامت بعض هذه الشركات بتحميل خصم الديون غير المستهلكة بعد لحساب فائض رأس المال بدلاً من تحميلها للدخل (Walker, 1992:p3-35).

وخلال الخمسينيات من القرن الماضي، منعت لجنة بورصة الأوراق المالية SEC بشكل غير رسمي إعادة تقييم الأصول (Walker, 1992:p3-35)، وتبعاً لذلك صدر رأي مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية رقم APB6 الذي منع استخدام إعادة تقييم الممتلكات والمصانع والمعدات، وفي هذا الإطار نُشرت في تلك الفترة عدة دراسات أكاديمية دافعت عن التكلفة التاريخية مثل دراسة دانييل Daniels عام 1934 بعنوان مبادئ تقييم الأصول التي عدَّ فيها أن إعادة التقييم تعتمد على الحكم الشخصي وتفقد إلى تضليل المستثمر (Daniels, 1934:p114-121)، كما أجرى باتون وليتلتون (Paton and Littleton, 1940:p201-233) دراسة بعنوان "مدخل إلى معايير محاسبة الشركات" دافعت عن مدخل التكلفة التاريخية على الرغم من استنتاجهما أن الأرقام المحاسبية التي تقيس النشاطات الاقتصادية للشركة بموجب التكلفة التاريخية هي مجرد تجميع للأسعار، وتركزت نقاشاتهما حول السعر الواجب استخدامه في عملية القياس المحاسبي.

كما دافع ويستون (Weston, 1953:p482-490) من خلال بحث بعنوان "إعادة تقييم الأصول الثابتة" عن استخدام التكلفة الجارية لأنها تقدم حسب رأيه معلومات ملائمة عن تغيرات الأسعار في حين تضلل التكلفة التاريخية المستخدمين بسبب عدم أخذ تغيرات الأسعار بالحسبان، وتجدر الإشارة إلى أنه في هذه الفترة كان مسموح للشركات الأسترالية اختياريًا إعادة تقويم الأصول، وهذا مشابه للممارسات في الولايات المتحدة عام 1934 (Easton et al. 1993,p1-38).

وفي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، توسعت الأدبيات المحاسبية وشرحت متطلبات استخدام أسعار الدخول وأسعار الخروج وأسعار السوق الماضية والحالية وسواها، حيث انتقل التركيز من مسألة الاعتراف بالقيمة الجارية والإفصاح عنها نحو مسألة قياسها، وأثر موجة التضخم فقد اقترح إدواردز وبيبل (Edwards and Bell. 1961:p11-34) من خلال دراسة بعنوان "نظرية قياس دخل الأعمال" استخدام تكلفة الاستبدال والحفاظ على رأس المال المادي والتمييز بينه وبين رأس المال النقدي والتمييز أيضاً بين مكاسب الحيازة والدخل التشغيلي ومقابل ذلك ساند شامبرز (Chambers, 1966:p33-43) من خلال دراسة بعنوان "التقييم المحاسبي والسلوك الاقتصادي" أسعار الخروج لأنها حسب رأيه تعكس قابلية الشركة للتأقلم مع تغيرات الظروف الاقتصادية، ومع ذلك فقد عدّ بيل (Bell, P. W. 1971:p19-32) من خلال دراسة بعنوان "تكلفة الاستبدال ودخل الأعمال" أن سعر الخروج لا يقدم معلومات ملائمة لتقييم أداء الشركة مقارنة بالتوقعات كما أن سعر الخروج أخفق في الاعتراف بالشهرة كأصل، في حين دافع سبروس ومونيتز (Sprouse and Moonitz. 1962:p56-78) من خلال دراسة بعنوان "المجموعة المؤقتة من المبادئ المحاسبية لمنشآت الأعمال" عن استخدام أسعار السوق لأنها تمثل قياساً موضوعياً، أما ستيرلينغ (Sterling, 1970:p201-233) فقد أيد من خلال دراسة بعنوان "نظرية قياس دخل الأعمال" أسعار السوق لأنها موضوعية أما مناهضو التكلفة التاريخية فعدّوها أخفقت في تقديم معلومات ملائمة في ظل التضخم (خاصة في السبعينيات والثمانينيات)، وعدّ إيجيري (Ijiri, 1975:p176-189) في دراسة بعنوان "نظرية القياس المحاسبي" أن تكلفة الاستبدال وقيم الخروج مناسبة فقط عندما يتم التخلص من الموارد (بيعها مثلاً) في حين تعدّ القيمة العادلة هشة لاستخدامها كأساس للقياس المحاسبي ودافع عن التكلفة التاريخية لأنها قابلة للتحقق.

وفي فترة السبعينيات من القرن الماضي، وبسبب التضخم الكبير آنذاك سعت لجنة بورصة الأوراق المالية SEC لتبني قياس محاسبي آخر غير التكلفة التاريخية فأصدرت في عام 1976 سلسلة الدراسات المحاسبية رقم ASR190 التي طالبت الشركات بالإفصاح عن تقدير تكلفة استبدال الأصول

المادية الموجودة لديها، وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB البيان رقم SFAS33 الذي طلب الإفصاح عن التكلفة الجارية للأصول المادية باستخدام المستوى العام للأسعار لعكس آثار التضخم، وإثر ذلك نشرت عدة دراسات أكاديمية خلال الثمانينيات من القرن الماضي حول السلسلة المحاسبية رقم ASR190 والبيان SFAS33 من أهمها في عام 1987 حيث أعد بيرنارد ورولان (Bernard and Ruland. 1987:p707-722) دراسة بعنوان "مضمون المعلومات المتزايد لأرقام الدخل وفق التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية" وقدم دليلاً يثبت أن التكلفة الجارية تقدم معلومات إضافية أكثر من التكلفة التاريخية في بعض الصناعات، ومع ذلك فقد أوجدت دراسات أخرى نتائج مناقضة مثل دراسة بيفر وكريستي وغريفين (Christie and Griffin, 1980:p127-157) من خلال دراسة بعنوان "مضمون معلومات سلسلة الدراسات المحاسبية رقم ASR190 الصادرة عن لجنة بورصة الأوراق المالية"، ودراسة غيارا وبوتسمان (Ghevara and Boatsman. 1980:p107-125) بعنوان "رد فعل السوق على الإفصاحات عن تكلفة الاستبدال عام 1976" ودراسة رو (Ro, 1980:p157-189) بعنوان "تسوية عوائد الأوراق المالية للإفصاح عن معلومات محاسبة تكلفة الاستبدال" ودراسة بيفر وآخرين (Beaver et al, 1982:p15-39) بعنوان "مضمون المعلومات المتزايد للمكاسب وفق تكلفة الاستبدال"، ودراسة شايفر (Schaefer, 1984:p647-656) حول "مضمون معلومات الدخل وفق التكلفة الجارية مقارنة بتوزيعات الأرباح والدخل وفق التكلفة التاريخية". وقد عدّ فريمان (Freeman, 1983:p42-64) من خلال دراسة بعنوان "طرق القياس البديلة لهامش الربح: دراسة تجريبية حول مضمون المعلومات المرتقب لمحاسبة التكلفة الجارية" أن استخدام المؤشر العام لا يقدم معلومات إضافية عن السوق لأن الحصول على تلك المعلومات يسبق إصدار البيانات المحاسبية. وأظهر شريفار (Shriver, 1987:p79-96) من خلال دراسة بعنوان "اختبار تجريبي لأخطاء القياس المرتقب وفق بيانات التكلفة الجارية" أن استخدام مؤشر عام للأسعار يقود لأخطاء في القياس، كما مسح بيرلنر (Berliner, 1983:p65-72) رأي 190 محلاً مالياً ووجد أنهم لا يستخدمون بيانات التكلفة الجارية، وذلك من خلال دراسة بعنوان "هل يستخدم المحللون المعلومات المعدلة على أساس التضخم؟"، وأخيراً صدر البيان SFAS89 في عام 1986 الذي ألغى متطلبات البيان 33 بسبب إخفاقه في تقديم معلومات ملائمة.

ويطور مجلس معايير التقييم الدولي IVSB (الذي حل محل لجنة معايير التقييم الدولية IVSC عام 2008) منذ عام 1985 معايير حول كيفية إجراء عملية التقييم وخاصة تلك التي يُعتمد عليها من قبل المستثمرين، وتدعم اللجنة الحاجة إلى تطوير إطار مفاهيمي توجيهي حول الممارسات المثلى لتقييم أصناف متنوعة من الأصول والالتزامات، ومن إحدى مهام المجلس IVSB المساعدة على تقليل

الفروقات الناجمة عن كيفية تفسير وتطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS والاتساق في قياس الأصول والالتزامات لأغراض إعداد التقارير المالية (IVSC. 2007:p1-6). وقد عرف مجلس معايير التقييم الدولي IVSB القيمة العادلة (القيمة السوقية) بأنها المبلغ المقدر الذي يجب بموجبه مبادلة الممتلكات في تاريخ التقييم بين مشترٍ لديه الرغبة وبائع لديه الرغبة في صفقة نظامية وبعد التسويق السليم حيث تصرف كلا الطرفين على بيئة من الحقائق وبفطنة ودون إكراه. وينص التطبيق الإرشادي رقم IVA1 (يرتبط بالمعيار IVS1) على أن القيمة العادلة للأصول الثابتة هي غالباً قيمتها السوقية، وإذا لم يكن بالإمكان التقييم بالقيمة السوقية يتم استخدام تكلفة الاستبدال المستهلكة (يتعلق بالمعيار IAS16)، أمّا المعيار رقم IVS2: "أسس التقييم خلافاً للقيمة السوقية" فيشير إلى مفاهيم قيم الممتلكات، مثل القيمة الاستعمالية والقيمة السوقية الجزئية (أو المحدودة)، والممتلكات ذات الغرض الخاص، والقيمة الاستثمارية، والقيمة المستمرة، وقيمة التأمين، والقيمة أساس الضريبة، وتكاليف الاستبدال المستهلكة، وقيمة التصفية، والقيمة المتبقية، والقيمة الخاصة، وقيمة الرهن، حيث ينص على أن القيمة العادلة هي غالباً قيمتها السوقية وإذا كان ذلك غير ممكن يتم استخدام تكلفة الاستبدال المستهلكة (يتعلق بالمعيار IAS16). ويشير المعيار رقم IVS3: "إعداد تقارير التقييم" إلى أنه حيث ما أمكن يجب أن يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقطاع العام IPSAS (IVSC. 2007:p1-6).

وفي عام 1978 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة FASB بيان المفاهيم رقم SFAC1 الذي تضمن أهداف التقارير المالية وخاصة تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرار، وأضاف بيان المفاهيم رقم SFAC2 عام 1980 خاصتي الملائمة والمصدقية حيث تعدّ المعلومة ملائمة إذا نشرت بالوقت المناسب وكان لها قيمة تنبؤية وتغذية راجعة وهذا ما فتح الباب على مصراعيه نحو البدء بتبني سياسات محاسبية تلبى تلك الخواص، فبعد إصدار بياني المفاهيم SFAC1 و SFAC2 نشرت عدة معايير محاسبية تنص على استخدام القيمة العادلة مثل بيان المعايير رقم SFAS87 الذي يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لبعض منافع تقاعد الموظفين، وإثر ذلك نشرت عدة دراسات أكاديمية تجريبية حول ملائمة القيمة العادلة في التسعينيات من القرن الماضي، ففي دراسة أجراها بارث (Barth, 1991:p433-463) بعنوان "أخطاء القياس النسبي بين طرق القياس البديلة لأصول والتزامات التقاعد" وجد أن القيمة العادلة لمنافع تقاعد الموظفين ملائمة وموثوق بها ومع ذلك ففي التسعينيات أخفقت الدراسات في تقديم نتائج متسقة، ففي عام 1991 على سبيل المثال طلب بيان المعايير رقم SFAS107 الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء تم الاعتراف بها أم لا بقائمة المركز المالي وبعد تطبيق هذا المعيار درس بارث (Barth, 1994:p1-25) من خلال دراسة

بعنوان "محاسبة القيمة العادلة: دليل من استثمارات الأوراق المالية وتقييم السوق للمصارف" وحدد مدى ملائمة القيمة العادلة بالنسبة إلى الاستثمارات ومكاسبها وخسائرها، ووجد أن للقيمة العادلة قوة توضيحية أكبر من التكلفة التاريخية فيما يتعلق بالاستثمارات لكن ليس بالنسبة إلى مكاسب الاستثمارات أو خسائرها وعدت ذلك ناجماً عن ضعف مصداقية القياس بالقيمة العادلة، كما توصل بيتروني وواهلن (Petroni and Wahlen, 1995:p719-737) إلى نتائج مشابهة من خلال دراسة بعنوان "القيمة العادلة لحقوق الملكية وسندات الدين وأسعار الحصص المؤمن على التزامات الممتلكات"، إلا أن أحمد وتعقيد (Ahmed and Takeda, 1995:p207-225) وجدوا من خلال دراسة بعنوان "تقييم سوق الأسهم لمكاسب وخسائر استثمارات الأسهم في المصارف التجارية: دراسة تجريبية" أن للقيمة العادلة قوة توضيحية بالنسبة إلى مكاسب الاستثمارات أو خسائرها، وأوجد كارول وآخرون (Carroll et al., 2003:p1-23) نتائج مشابهة من خلال دراسة بعنوان "مصداقية القيمة العادلة مقابل معلومات التكلفة التاريخية"، ومع ذلك ففي دراسة لنلسون (Nelson, 1996:p161-182) من خلال دراسة بعنوان "محاسبة القيمة العادلة للمصارف التجارية: تحليل تجريبي لبيان المعايير رقم SFAS107" وجد أن القيمة العادلة غير ملائمة، في حين وجد بارث وآخرون (Barth et al., 1996:p513-537) من خلال دراسة بعنوان "ملائمة القيمة الإفصاح عن القيمة العادلة في المصارف وفق بيان المعيار رقم SFAS107" أن القيمة العادلة للقروض لها قوة توضيحية بالنسبة إلى كل المصارف، وتوصل إيكير وآخرون (Eccher et al., 1996:p79-117) إلى نتائج مشابهة من خلال دراسة بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة من قبل شركات المصارف القابضة".

كما أعد هيرست وآخرون (Hirst, 2004:p453-472) دراسة بعنوان القيمة العادلة وقياس الدخل وخطر محلل المصرف وأحكام التقييم حيث اختبر البحث كيف يؤثر قياس الدخل على أساس القيمة العادلة في مخاطر المصارف التجارية وفي قيمتها، وتوصلت الدراسة التجريبية إلى إبراز أهمية دور قياس مكاسب القيمة العادلة وخسائرها ضمن بنود قائمة الدخل، اقترحت أن الإفصاح عن القيمة العادلة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية غير كافية، وأنه يجب على الجهات مصدرة معايير المحاسبة اتباع منهج القيمة العادلة الكلية.

وفي بداية عام 2006 أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB البيان رقم SFAS155 بعنوان محاسبة بعض الأدوات المالية الهجينة الذي سمح للشركات بقياس بعض الأدوات المالية الهجينة بالقيمة العادلة، وفي أواخر عام 2006 أصدر البيان رقم SFAS157 بعنوان "قياسات القيمة العادلة" الذي وضع تعريفاً للقيمة العادلة وإطاراً مفاهيمياً لقياسها، وشرح متطلبات الإفصاح عنها، وحسب

رأي ميلر (Miller, 2007:p2) فإنّ هذا المعيار قد هز كيان مدخل القياس وفق التكلفة التاريخية، على الرغم من أنه لم يفرض استخدام مدخل القيمة العادلة على البنود فقد قدم دليلاً عاماً يستخدم عند قياس القيمة العادلة وفق ما تتطلبه المعايير المختصة الأخرى مثل المعيار SFAS144 "محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل" الذي سمح باستخدام القيمة العادلة لقياس انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، وبيان معايير المحاسبة المالية الأمريكي SFAS159 بعنوان خيار القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية الذي سمح للشركات بقياس الأدوات المالية المؤهلة بالقيمة العادلة، وغيرها من المعايير.

(8) الدراسة النظرية:

عرف بيان معايير المحاسبة المالية رقم SFAS157 القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيستلم عند بيع أصل ما (أو يدفع عند تسوية التزام ما) وذلك ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق بتاريخ القياس ومن ثمّ فإنّ تعريف القيمة العادلة يشتمل على الأقسام التالية (SFAS157:p5-10):

1 - الأصل أو الالتزام: تقاس القيمة العادلة لأصل محدد (أو التزام محدد) مع الأخذ بالحسبان ظروف الأصل (أو الالتزام) وموقعه والقيود المفروضة على بيعه أو استخدامه، ويمكن أن يكون الأصل (أو الالتزام) منفرداً أو مجموعة من الأصول و/أو الالتزامات، ويتوقف اعتبار الأصل (أو الالتزام) بمنزلة أصل (أو التزام) منفرد أو مجموعة من الأصول (و/أو الالتزامات) على مفهوم وحدة الحساب، وتحدد وحدة الحساب الشيء الذي يجري قياسه حسب المستوى الذي يتم من خلاله تجميع (أو فصل) الأصول (أو الالتزامات) لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الأخرى.

2 - الأسعار: إنّ قياس القيمة العادلة يفترض أن الأصل (أو الالتزام) يمكن تبادله ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق المخصص لبيع الأصل (أو تحويل الالتزام) بتاريخ القياس، وتمثل الصفقة المنظمة الصفقة التي تفترض التعرض للسوق لمدة تسبق تاريخ القياس، وهي ليست صفقة قسرية (مثل التصفية الإجبارية أو البيع الاضطراري).

3 - السوق الرئيسي أو المفضل: يفترض قياس القيمة العادلة أن صفقة بيع أصل (أو تحويل التزام) تحدث في السوق الرئيسي للأصل (أو للالتزام)، وفي غياب السوق الرئيسي فإلعملية يفترض أنها تحدث في السوق المفضل، ويعرف السوق الرئيسي (SFAS157:p8) بأنه السوق الذي ستبيع الشركة فيه الأصل (أو تحويل الالتزام) وذلك بأكبر حجم ومستوى من النشاط للأصل (أو الالتزام) أمّا السوق المفضل فهو (SFAS157:p8) السوق الذي ستبيع الشركة فيه الأصل (أو تحويل

الالتزام) وذلك بالسعر الذي يجعل المبلغ المستلم من بيع الأصل بحدده الأعلى (أو يجعل المبلغ المدفوع لتحويل الالتزام بحدده الأدنى).

4 - المشاركون في السوق: هم المشترون أو البائعون في السوق الرئيسي (أو المفضل) للأصل (أو الالتزام) والذين يكونون مستقلين عن الشركة وعلى دراية ولديهم فهم معقول حو الأصل (أو الالتزام) ولديهم القدرة على إتمام الصفقة والرغبة والإرادة في إتمامها (SFAS157:p10).

الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل:

يستند قياس القيمة العادلة إلى مفهوم الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل من قبل المشاركين في السوق، ويشير مصطلح "الاستخدام الأعلى والأفضل" (SFAS157:p12) إلى الاستخدام الذي يمكن أن يستخدم به الأصل من قبل المشاركين في السوق والذي يعظم قيمة الأصل (أو مجموعة الأصول) إلى حدها الأعلى، ويحدد الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل بناءً على الاستخدام الفعلي للأصل من قبل المشاركين في السوق، حتى إذا كان الاستخدام المنوي للأصل من قبل الشركة مختلفاً، ويعدّ مفهوم الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل أساساً لمقدمة التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل التي تأخذ شكلين: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية (SFAS157:p13):

أ - القيمة الاستعمالية: وذلك إذا كان الأصل سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق من خلال استخدامه بالمشاركة مع أصول أخرى كمجموعة (عند تركيبه أو إعداده للاستخدام)، وعند استخدام القيمة الاستعمالية فإنّ القيمة العادلة للأصل تحدد على أساس السعر الذي سيستلم في صفقة حالية لبيع الأصل على فرض أن الأصل سيستخدم مع أصول أخرى كمجموعة وأن تلك الأصول ستكون متاحة للمشاركين في السوق.

ب - القيمة التبادلية: وذلك إذا كان الأصل سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق على أساس منفرد، وعند استخدام القيمة التبادلية فإنّ القيمة العادلة للأصل تحدد على أساس السعر الذي سيستلم في صفقة حالية لبيع الأصل منفرداً.

وتجدر الإشارة إلى أن معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية IAS/IFRSs لم تتناول موضوع الاستخدام الأمثل للأصل، لكن معيار التقييم الدولي الأول (IVSC.2007:p1-23) عرف الاستخدام الأعلى والأفضل بأنه الاستخدام الأكثر احتمالاً، والممكن مادياً، والمسموح قانونياً، والمجدي مالياً، والذي تنجم عنه القيمة الفضلى للممتلكات من وجهة نظر الجهة المسيطرة عليها.

القيمة العادلة للالتزامات:

إنَّ قياس القيمة العادلة يفترض أن الالتزام يتم تحويله إلى مشاركين في السوق بتاريخ القياس، وأن خطر الالتزام غير المرتبط بالأداء هو نفسه قبل تحويل الالتزام وبعده، ويشير مصطلح الخطر غير المرتبط بالأداء إلى خطر عدم سداد الالتزام والذي يؤثر في القيمة التي سيتم تسوية الالتزام بها، ومن ثمَّ يجب أن تعكس القيمة الحالية للالتزام خطر الالتزام غير المرتبط بالأداء، ويتضمن الخطر غير المرتبط بالأداء على سبيل المثال لا الحصر خطر الائتمان الناجم عن مخاطر الإقراض للغير. (SFAS157:p15)

تقنيات التقييم:

- أ - مدخل السوق: يستخدم هذا المدخل الأسعار والمعلومات الأخرى الناجمة عن صفقات السوق التي تتضمن أصولاً (أو التزامات) مطابقة وقابلة للمقارنة بما في ذلك الشركات. (SFAS157:p18a).
- ب - مدخل الدخل: يستخدم هذا المدخل تقنيات التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية أو الأرباح) إلى مبلغ حالي مخصوم (SFAS157:p18b).
- ج - مدخل التكلفة: يستند هذا المدخل إلى المبلغ المطلوب حالياً لاستبدال الطاقة الخدمية للأصل (يشار إليها عادة بتكلفة الاستبدال الجارية)، ومن وجهة نظر المشارك في السوق (البائع) فإنَّ المبلغ الذي سيستلم مقابل الأصل يحدد على أساس التكلفة الخاصة بالمشارك بالسوق (الشاري) لاقتناء أو تشييد ذلك الأصل المعدلة لتلائم الأصل المستخدم (SFAS157:p18c).

مدخلات تقنيات التقييم:

- يشير مصطلح المدخلات إلى الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، وتتمثل مدخلات التقييم بما يأتي: (SFAS157:p21).
- أ - مدخلات قابلة للملاحظة: وهي المدخلات التي تعكس الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد إلى بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الشركة.

ب - مدخلات غير قابلة للملاحظة: وهي المدخلات التي تعكس الرؤية الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام وذلك بالاستناد إلى البيانات المتاحة في ظل الظروف السائدة.

مستويات القيمة العادلة:

صنفت مدخلات تقنيات التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة إلى ثلاثة مستويات هي:

1 - مدخلات المستوى الأول: وهي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في السوق النشط بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المطابقة التي تستطيع الشركة الوصول إليها بتاريخ القياس. ويشير مصطلح السوق النشطة إلى السوق الذي تتم فيها الصفقات المتعلقة بالأصول أو الالتزامات بتكرار وحجم كاف لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر. ويقدم السعر المعلن في السوق النشطة الدليل الأكثر مصداقية حول القيمة العادلة الذي يجب استخدامه في قياس القيمة العادلة عندما يكون متاحاً (SFAS157:p24).

2 - مدخلات المستوى الثاني: وهي المدخلات خلافاً للأسعار المعروضة الموجودة في المستوى الأول، والتي تتصف بأنها قابلة للملاحظة بالنسبة إلى الأصل أو الالتزام، سواءً بشكل مباشر أم غير مباشر، فإذا كان للأصل (أو الالتزام) شروط محددة (عقدية) فيجب أن تكون مدخلات المستوى الثاني قابلة للملاحظة بشكل جوهري بالنسبة إلى الشروط الكاملة للأصل أو الالتزام، ويتضمن المستوى الثاني ما يأتي (SFAS157:p28):

أ - الأسعار المعلنة في السوق النشطة بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المشابهة.

ب - الأسعار المعلنة في السوق غير النشطة بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المطابقة أو المشابهة.

ج - المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة مثل معدلات الفائدة ومنحنى العائد.

هـ - المدخلات المشتقة بشكل رئيسي من بيانات السوق القابلة للملاحظة.

3 - مدخلات المستوى الثالث: وتمثل المدخلات غير القابلة للملاحظة بالنسبة إلى الأصل أو الالتزام التي تستخدم عندما لا تتوفر مدخلات قابلة للملاحظة، وتمثل المدخلات غير القابلة للملاحظة

الرؤية الخاصة بالشركة حول الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام (بما في ذلك الافتراضات حول المخاطر). (SFAS157:p30).

وقد اقتدى مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بالبيان الأمريكي SFAS157 حيث أدرج المجلس ضمن برنامجه في بداية عام 2007 مسودة مشروع معيار حول قياس القيمة العادلة وطلبت أخذ رأي المهتمين ببيان المحاسبة الأمريكي رقم SFAS157 كمقدمة لتبني معيار مشابه. وتجد الإشارة هنا إلى أن معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية الدولية IAS/IFRSs قد تناولت بشكل عام تعريف القيمة العادلة في عدة معايير مختلفة وبصور متفاوتة حسب الغرض من كل معيار، ويمكن تصنيفها عموماً إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ - المجموعة الأولى من المعايير وهي: (IAS17:p4, IAS18:p7, IAS19:p7, IAS21:p8, IAS32:p11, IAS41:p8, IFRS1:appendixA, IFRS3:appendixA, IFRS4:appendixA, and IFRS5:appendixA) عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة. كما عرف معيار إعداد التقارير المالية الدولية رقم (IFRS2:appendixA) "الدفعات على أساس الأسهم" القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل أو تسوية التزام أو منح أداة حقوق ملكية بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

ب - المجموعة الثانية من المعايير وهي: (IAS16:p6, IAS38:p8, and IAS40:p5) عرفت القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة أصل بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة. وعرف معيار المحاسبة الدولي رقم IAS20 "محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية" القيمة العادلة بصورة مشابهة (لكن بصياغة مختلفة) بأنها المبلغ الذي يمكن بموجبه مبادلة الأصل بين مشترٍ لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق، وبائع لديه الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق، ويتعاملان بإرادة حرة (IAS 20, p20)، كما عرف معيار المحاسبة الدولي IAS36 "انخفاض القيمة" القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع بأنها المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو وحدة توليد نقود بموجب عملية تبادل طبيعية بين أطراف راغبة ومطلعة، مطروحاً منها تكاليف التخلص من الأصل (IAS 36:p6).

(9) الدراسة الميدانية:**اختبار فرضيات الدراسة:**

اختُبرت فرضيات الدراسة وُحُلَّت نتائج الاستبيان باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لمثل هذه الدراسات، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتجدر الإشارة إلى أن درجة الموافقة ستحدد حسب التصنيف الآتي: من 1 إلى 2.5 = ضعيفة، ومن 2.5 إلى 3.5 = متوسطة ومن 3.5 إلى 5 = قوية. وتوضح الجداول التالية متوسطات إجابات المشاركين وفق الأسئلة المطروحة والمرتبطة بالفرضيات كما يأتي:

الفرضية الأولى (وتتناول اختبار الاعتبارات العامة لقياس القيمة العادلة اعتبارات السوق النشطة):
أن بيئة الأعمال السورية لا توفر الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة.

الجدول رقم (2): اختبار إمكانية التبادل للأصول والالتزامات

رقم السؤال - نص السؤال	المتوسط
1 - إمكانية تبادل الأصل (أو الالتزام) ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق المخصص لبيع الأصل (أو تحويل الالتزام) بتاريخ القياس.	
1-1 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق):	4.84
1-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)	2.40
1-3 - الأصول غير الملموسة	1.56
1-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)	4.12

ووفقاً للجدول السابق نجد أن هناك إمكانية كبيرة لتبادل الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق المخصص لبيعها بتاريخ القياس في بيئة الأعمال السورية حيث بلغ المتوسط 4.84 (موافقة قوية)، الشيء ونفسه بالنسبة إلى الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) حيث بلغ المتوسط 4.12 (موافقة قوية). ومع ذلك فإن إمكانية تبادل الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، والأصول غير الملموسة ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق المخصص لبيعها بتاريخ القياس في بيئة الأعمال السورية فهي ضعيفة، حيث بلغ المتوسط 2.40 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، و 1.56 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول غير الملموسة.

الجدول رقم (3): اختبار مدى خضوع الأصول والالتزامات لنشاطات السوق قبل تاريخ القياس

رقم السؤال - نص السؤال	المتوسط
2 - الأصل (أو الالتزام) موضوع القياس متاح لنشاطات السوق العادية لمدة تسبق تاريخ القياس ضمن ظروف لا تتصف بالقسرية أو التصفية الإجبارية أو البيع الاضطراري.	
2-1 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)	4.76
2-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)	2.04
2-3 - الأصول غير الملموسة	2.12
2-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)	4.48

ووفقاً للجدول السابق نجد أن الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) والأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) متاحة لنشاطات السوق العادية في بيئة الأعمال السورية لمدة تسبق تاريخ القياس ضمن ظروف لا تتصف بالقسرية أو التصفية الإجبارية أو البيع الاضطراري، حيث بلغ المتوسط 4.76 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، و 4.48 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية). ومع ذلك فإن الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، والأصول غير الملموسة فهي غير متاحة لنشاطات السوق العادية في بيئة الأعمال السورية لمدة تسبق تاريخ القياس، إلا ضمن ظروف قد تتصف بالقسرية أو التصفية الإجبارية أو البيع الاضطراري، حيث بلغ المتوسط 2.04 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، و 2.12 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول غير الملموسة.

الجدول رقم (4): تحديد السوق الذي تقاس بها الأصول والالتزامات

رقم السؤال - نص السؤال	المتوسط
3 - أن السوق الذي يقاس بها الأصل (أو الالتزام) هو السوق الرئيسي للأصل (أو للالتزام) بالنسبة إلى الشركة وذلك بأكبر حجم ومستوى من النشاط.	
3-1 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)	3.84
3-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)	3.60
3-3 - الأصول غير الملموسة	2.60
3-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)	3.32

ووفقاً للجدول السابق نجد أن السوق الذي تقاس بها الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) وغير المتوافرة بالسوق) هو السوق الرئيسية بالنسبة إلى الشركة حيث بلغ

المتوسط 3.84 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، و3.60 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، ومع ذلك فإن السوق الذي تقاس بها الأصول غير الملموسة والأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) فهو ليست السوق الرئيسية بالنسبة إلى الشركة، حيث بلغ المتوسط 2.60 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول غير الملموسة، و 3.32 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية).

الجدول رقم (5): اختبار مدى توافر شروط السوق النشطة

المتوسط	رقم السؤال - نص السؤال
	4 - وجود سوق نشطة للأصول أو الالتزامات تتم فيه الصفقات بتكرار وحجم كافٍ لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر (وجود أسعار معلنة)
4.76	1-4 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
3.08	2-4 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
2.16	3-4 - الأصول غير الملموسة
4.60	4-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)

ووفقاً للجدول السابق نجد أنه يوجد سوق نشطة للأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، والأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) حيث تتم فيه الصفقات بتكرار وحجم كافٍ لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر (وجود أسعار معلنة)، حيث بلغ المتوسط 4.76 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، و4.60 (موافقة قوية) بالنسبة إلى الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية). ومع ذلك فإنه لا يوجد سوق نشط للأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق) والأصول غير الملموسة، حيث بلغ المتوسط 3.08 (موافقة متوسطة) بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)، و 2.16 (موافقة ضعيفة) بالنسبة إلى الأصول غير الملموسة.

ومن هنا نقبل الفرضية الأولى جزئياً والتي نقول أن بيئة الأعمال السورية لا توفر الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة، فهذه الظروف متوفرة فيما يتعلق بالتبادل ضمن صفقة منظمة، وتوفر الأصل أو الالتزام لنشاطات السوق لفترة تسبق تاريخ القياس، ووجود السوق النشط بتكرار وحجم كافٍ بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، والأصول

المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)، أما مسألة السوق الرئيسي للشركة فهي متحققة بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون بدرجة أكبر مما هي عليه بالنسبة إلى باقي البنود.

الفرضية الثانية (وتتناول اختبار تقنيات التقييم وظروف استخدامها) عند قياس القيمة العادلة في سورية لا يحدد مدخل القياس المناسب وفق الاستخدام الأعلى والأفضل.

الجدول رقم (6): اختبار تقنيات التقييم

رقم السؤال	نص السؤال	المتوسط
5	تستخدم مقدمة التقييم (القيمة التبادلية) إذا كان البند سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق على أساس منفرد.	2.20
6	تستخدم مقدمة التقييم (القيمة الاستعمالية) للبند إذا كان سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق من خلال استخدامه بالمشاركة مع أصول أخرى كمجموعة.	1.40
7	عند عدم توافر معلومات كافية يستخدم مدخل التكلفة.	4.84

ووفقاً للجدول السابق نجد أنه في بيئة الأعمال السورية لا تستخدم مقدمة التقييم (القيمة التبادلية) إذا كان البند سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق على أساس منفرد، حيث بلغ المتوسط 2.20 (موافقة ضعيفة)، كما أنه لا تستخدم مقدمة التقييم (القيمة الاستعمالية) للبند إذا كان سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق من خلال استخدامه بالمشاركة مع أصول أخرى كمجموعة (عند تركيبه أو إعداده للاستخدام)، حيث بلغ المتوسط 1.40 (موافقة ضعيفة) ومع ذلك فقد أشار الاختبار إلى أن تقنيات التقييم تعتمد اعتماداً كبيراً على مدخل التكلفة بالتقييم حيث بلغ المتوسط 4.84 (موافقة قوية)، ومن هنا نقبل الفرضية الثانية التي تقول: إنه في بيئة الأعمال السورية لا يحدد مدخل القياس المناسب وفق الاستخدام الأعلى والأفضل، إنما تتم عمليات القياس وفق معطيات شخصية تفتقد للمرجعية والمنطق.

الفرضية الثالثة (وتتناول اختبار افتراضات القيمة العادلة ومدخلاتها) أن قياس القيمة العادلة في سورية يعتمد على افتراضات ذات جودة منخفضة.

ولاختبار هذه الفرضية قسمت الفرضية إلى المتغيرات التالية:

(1) حالة تقييم الشركة كوحدة واحدة من خلال تقييم أسهم الشركة ككل (حقوق الملكية) باستخدام القيمة التبادلية:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار الفرضية 3-1

المتوسط	رقم السؤال نص السؤال
1.96	8 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروف ملائمة (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات غير المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
4.28	9 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروف ملائمة (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

تشير نتائج السؤالين 8-9 أن بيئة الأعمال السورية لا توفر ظروفاً ملائمةً (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات غير المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية (موافقة ضعيفة 1.98 فقط)، إلا أن بيئة الأعمال السورية توفر ظروفاً ملائمةً (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات غير المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية (موافقة قوي 4.28)

(2) حالة تقييم الشركة كوحدة واحدة من خلال تقييم صافي أصول الشركة ككل باستخدام القيمة الاستعمالية:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية 3-2

المتوسط	رقم السؤال نص السؤال
2.72	10 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً موضوعيةً (قابلة للملاحظة) لتحديد إيرادات وتكاليف تشغيل الشركة ككل؟
3.12	11 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفاً موضوعيةً (قابلة للملاحظة) لتحديد معدلات خصم في سوق فعال؟

تشير نتائج السؤالين 10-11 إلى موافقة متوسطة (2.72) حول مدى توفير بيئة الأعمال السورية للظروف الموضوعية (قابلة للملاحظة) لتحديد إيرادات وتكاليف تشغيل الشركة ككل، وهذه يشير إلى استخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة كالافتراضات التي تضعها الشركة. كما تشير إلى موافقة متوسطة (3.12) حول مدى توفير بيئة الأعمال السورية للظروف الموضوعية (قابلة للملاحظة) لتحديد معدلات خصم في سوق فعال، وهذا يشير إلى استخدام مؤشرات السوق الأخرى القابلة للملاحظة (معدلات الفائدة المعلنة بالسوق).

(3) حالة تقييم أصول والتزامات الشركة كل على حدة من خلال تقييم أصول والتزامات الشركة بشكل منفرد باستخدام القيمة التبادلية:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار الفرضية 3-3-1

المتوسط	رقم السؤال - نص السؤال
	12 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المطابقة:
4.60	1-12 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
1.96	2-12 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
3.16	3-12 - الأصول غير الملموسة
3.04	4-12 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)

تشير نتائج السؤال 12 إلى أن قياس القيمة العادلة في سورية باستخدام الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المطابقة هو بالترتيب: الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) (موافقة قوية 4.60)، ثم الأصول غير الملموسة (موافقة متوسطة 3.16)، ثم الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) (موافقة متوسطة 3.04)، ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق) (موافقة ضعيفة 1.96).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية 3-3-2

المتوسط	رقم السؤال - نص السؤال
	13 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المشابهة
4.48	1-13 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
4.00	2-13 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
2.72	3-13 - الأصول غير الملموسة
3.92	4-13 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)

تشير نتائج السؤال 13 إلى أن قياس القيمة العادلة في سورية باستخدام الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المتشابهة هو بالترتيب: الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) (موافقة قوية 4.48)، ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق) (موافقة قوية 4.00)، ثم الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) (موافقة قوية 3.92)، ثم الأصول غير الملموسة (موافقة متوسطة 2.72).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية 3-3-3

المتوسط	رقم السؤال - نص السؤال
	14 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق غير النشطة للبنود المطابقة أو المشابهة
2.64	1-14 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
3.28	2-14 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
3.48	3-14 - الأصول غير الملموسة
4.24	4-14 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)

تشير نتائج السؤال 14 إلى أن قياس القيمة العادلة في سورية باستخدام الأسعار المعلنة في السوق غير النشطة للبنود المطابقة أو المتشابهة هو بالترتيب: الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) (موافقة قوية 4.24)، ثم الأصول غير الملموسة (موافقة متوسطة 3.48)، ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق) (موافقة متوسطة 3.24) ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) (موافقة متوسطة 2.64).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية 3-3-4

رقم السؤال - نص السؤال	المتوسط
15 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مدخلات غير قابلة للملاحظة كالفرضيات التي تضعها الشركة	
15-1 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)	2.32
15-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)	4.68
15-3 - الأصول غير الملموسة	4.76
15-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)	2.48

تشير نتائج السؤال 15 إلى أن قياس القيمة العادلة في سورية باستخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة كالفرضيات التي تضعها الشركة هو بالترتيب: الأصول غير الملموسة (موافقة قوية 4.76)، ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق) (موافقة قوية 4.68)، ثم الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) (موافقة ضعيفة 2.48)، ثم الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق) (موافقة ضعيفة 2.32).

(4) حالة تقييم أصول والتزامات الشركة كل على حدة من خلال تقييم أصول والتزامات الشركة كمجموعات باستخدام القيمة الاستعمالية:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار الفرضية 3-4

رقم السؤال - نص السؤال	المتوسط
16 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مؤشرات السوق الأخرى القابلة للملاحظة (معدلات الفائدة المعلنة بالسوق)	2.92
17 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مدخلات غير قابلة للملاحظة كالفرضيات التي تضعها الشركة	4.80

تشير نتائج السؤالين 16-17 إلى موافقة متوسطة (2.92) حول مدى استخدام مؤشرات السوق الأخرى القابلة للملاحظة (معدلات الفائدة المعلنة بالسوق) عند قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال

السورية، كما تشير إلى موافقة قوية (4.80) حول استخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة كالفرضيات التي تضعها الشركة عند قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية.

ولتحليل نتائج الفرضية الثالثة لا بد من تحويل النتائج إلى درجات تعكس جودة قياس القيمة العادلة وفق مستويات القيمة العادلة المذكورة في المعيار الأمريكي (SFAS157:p24-30) كما يأتي:

الجدول رقم (14): تحليل نتائج الفرضية

مستويات الموافقة (وفق نتائج الاختبار الإحصائي)			مستوى قياس القيمة العادلة / مستوى الجودة
ضعيف	متوسط	قوي	
منخفض	متوسط	عال	المستوى 1: أسعار معلنة سوق نشطة بنود مطابقة
منخفض	منخفض	متوسط	المستوى 2: أسعار معلنة سوق نشطة بنود مشابهة، أو أسعار معلنة سوق غير نشطة بنود مطابقة أو مشابهة
منخفض	منخفض	منخفض	المستوى 3: افتراضات أخرى

فمثلاً إذا كان مستوى الموافقة متوسطاً في حين كان السؤال هو حول الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المشابهة، فإن مستوى جودة قياس القيمة العادلة سيكون منخفضاً، كما هو مبين في المصنوفة أعلاه.

وبتحليل البيانات السابقة إحصائياً من خلال تحويلها إلى بيانات رقمية (جودة عالية = 3، جودة متوسطة = 2، جودة منخفضة = 1) نجد ما يأتي:

الجدول رقم (15): جودة قياس القيمة العادلة

العدد	المضاعف	الإجمالي	الوسط
2	3	6	جودة عالية
8	2	16	جودة متوسطة
12	1	12	جودة منخفضة
22		34	المجموع
			1.54

ومن ثم فجودة قياس القيمة العادلة هي بين المنخفضة والمتوسطة، ومن ثم فقد تم قبول الفرضية الثالثة جزئياً التي تنص على أن قياس القيمة العادلة في سورية يعتمد على افتراضات ذات جودة منخفضة.

(10) الاستنتاجات والتوصيات:

أ - الاستنتاجات:

- تفتقر الأسواق في بيئة الأعمال السورية بالنسبة إلى العديد من الأصول والالتزامات لعناصر السوق النشطة من أسعار معلنة للجميع وتكرار الصفقات المعلنة وحجمها، فقد أشارت النتائج إلى أن بيئة الأعمال السورية لا توفر كامل الظروف الموضوعية لقياس القيمة العادلة، فهذه الظروف متوافرة فيما يتعلق بالتبادل ضمن صفقة منظمة، وتوفر الأصل أو الالتزام لأنشطة السوق مدة تسبق تاريخ القياس، ووجود السوق النشطة بتكرار وحجم كافٍ بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)، والأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية) أما مسألة السوق الرئيسي للشركة فهي متحققة بالنسبة إلى الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون بدرجة أكبر مما هي عليه بالنسبة إلى باقي البنود.
- إن أعمال قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية لا تتم من خلال تحديد مدخل القياس المناسب وفق الاستخدام الأعلى والأفضل، إنما تتم عمليات القياس وفق معطيات شخصية تفتقد للمرجعية والمنطق.
- إن قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية ليس ذات جودة مهنية عالية إنما تتمحور بين المنخفضة والمتوسطة.

ب - التوصيات:

- العمل على توفير ظروف السوق النشطة للأصول والالتزامات كلها لأقصى درجة ممكنة وخاصة الأسعار المعلنة والإفصاح بالأسواق عن حجم وتكرار العمليات مع إظهار المعلومات الضرورية كلها لاتخاذ قرارات التقييم الملائمة.
- يجب على المقيمين الاطلاع على آخر إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير التقييم الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة المتعلقة بأساسيات التقييم ومبادئه.

(13) الملحق: استبيان البحث

مفهوم القيمة العادلة في بيئة الأعمال السورية: دراسة ميدانية

يرجى وضع إشارة (√) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يأتي:

السؤال	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
1 - إمكانية تبادل الأصل (أو الالتزام) ضمن صفقة منظمة بين المشاركين في السوق المخصصة لبيع الأصل (أو تحويل الالتزام) بتاريخ القياس:					
1-1 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)					
1-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)					
1-3 - الأصول غير الملموسة					
1-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)					
2 - الأصل (أو الالتزام) موضوع القياس متاح لنشاطات السوق العادية مدة تسبق تاريخ القياس ضمن ظروف لا تتصف بالقسرية أو التصفية الإجبارية أو البيع الاضطراري:					
1-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)					
2-2 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)					
3-2 - الأصول غير الملموسة					
4-2 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)					
3 - إن السوق الذي يقاس بها الأصل (أو الالتزام) هو السوق الرئيسية للأصل (أو للالتزام) بالنسبة إلى الشركة وذلك بأكبر حجم ومستوى من النشاط، (وفي غياب السوق الرئيسي فالعملية يفترض أنها تحدث في السوق المفضلة):					
1-3 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)					
2-3 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)					
3-3 - الأصول غير الملموسة					
4-3 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)					
4 - وجود سوق نشطة للأصول أو الالتزامات تتم فيه الصفقات بتكرار وحجم كافٍ لإعطاء معلومات تسعير على أساس مستمر (وجود أسعار معلنة):					
1-4 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)					
2-4 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)					
3-4 - الأصول غير الملموسة					
4-4 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)					
5 - تستخدم مقدمة التقييم (القيمة التبادلية In-exchange Value) إذا كان البند سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق على أساس منفرد Standalone Basis					
6 - تستخدم مقدمة التقييم (القيمة الاستعمالية In-use Value) للبند إذا كان سيقدم أعلى قيمة ممكنة للمشاركين في السوق من خلال استخدامه بالمشاركة مع أصول أخرى كمجموعة (عند تركيبه أو إعداده للاستخدام)					

					7 - عند عدم توافر معلومات كافية يستخدم مدخل التكلفة
					8 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفًا ملائمة (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات غير المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
					9 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفًا ملائمة (قابلة للملاحظة) لقياس القيمة العادلة لحقوق ملكية (حصص أو أسهم) الشركات المتداولة في سوق دمشق للأوراق المالية؟
					10 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفًا موضوعية (قابلة للملاحظة) لتحديد إيرادات وتكاليف تشغيل الشركة ككل؟
					11 - توفر بيئة الأعمال السورية ظروفًا موضوعية (قابلة للملاحظة) لتحديد معدلات خصم في سوق فعال؟
					12 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المطابقة:
					1-12 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
					2-12 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
					3-12 - الأصول غير الملموسة
					4-12 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)
					13 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق النشطة للبنود المشابهة:
					1-13 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
					2-13 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
					3-13 - الأصول غير الملموسة
					4-13 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)
					14 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم الأسعار المعلنة في السوق غير النشطة للبنود المطابقة أو المشابهة:
					1-14 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
					2-14 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
					3-14 - الأصول غير الملموسة
					4-14 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)
					15 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مدخلات غير قابلة للملاحظة كالاقتراضات التي تضعها الشركة:
					1-15 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (المتوافرة بالسوق)
					2-15 - الأصول الملموسة طويلة الأجل والمخزون (غير المتوافرة بالسوق)
					3-15 - الأصول غير الملموسة
					4-15 - الأصول المالية والالتزامات المالية (أوراق مالية)
					16 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مؤشرات السوق الأخرى القابلة للملاحظة (معدلات الفائدة المعلنة بالسوق)
					17 - عند قياس القيمة العادلة في سورية تستخدم مدخلات غير قابلة للملاحظة كالاقتراضات التي تضعها الشركة

المراجع

(11) المراجع

القانون رقم 55 لعام 2006 الجريدة الرسمية ▪

المرسوم التشريعي رقم 61 لعام 2007 الجريدة الرسمية.

(12) المراجع باللغة الإنكليزية:

- AAA Financial accounting Standards Committee (Robert H. Herz, et al). 2001. "Equity Valuation Models and Measuring Goodwill Impairment", Accounting Horizons, June 2001 Issue, USA.
- AAA Financial Accounting Standards Committee, (2005), "Response to the FASB's Exposure Draft on Fair Value Measurements", Accounting Horizons, Volume: 19, Issue: 3, American Accounting Association.
- Ahmed, A. S., and C. Takeda. 1995. "Stock market valuation of gains and losses on commercial banks' investment securities: an empirical analysis", Journal of Accounting and Economics (20).
- Alciatore, Mini, Easton, Peter, and Spear, Nassr. (2000). "Accounting for the impairment of long-lived assets: Evidence from the petroleum industry". Journal of Accounting and Economic. Volume 29, Issue 2, April 2000.
- Amy K. Choy. "Fair Value as a Relevant Metric: A Theoretical Investigation". Amy.Choy@ualberta.ca. dissertation at Washington University.
- Barth, M.E. 1991. "Relative Measurement Errors among Alternative Pension Asset and Liability Measures", Accounting Review, Vol. 66, No. 3 (July).
- Barth, M.E. 1994. "Fair Value Accounting: Evidence from Investment Securities and the Market Valuation of Banks", Accounting Review, Vol. 69, No. 1 (January).
- Barth, M.E. W.H. Beaver, and W.R. Landsman. 1996. "Value relevance of banks fair value disclosures under SFAS 107", The Accounting Review, Vol. 71, No.4.
- Beaver, W.H., A. A. Christie, and P. A. Griffin. 1980. "The Information Content of SEC Accounting Series Release No. 190", Journal of Accounting and Economics (2).

- Beaver, W.H., P. A. Griffin, and W. R. Landsman. 1982. "The Incremental Information Content of Replacement Cost Earnings", Journal of Accounting and Economics (2).
- Bell, P. W. 1971. "On replacement costs and business income", in Sterling, R (ed.), Asset valuation and income determination: a consideration of the alternatives, Scholars Book Company (Kansas).
- Berliner, R. W. 1983. "Do analysts use inflation-adjusted information? Results of a survey", Financial Analysts Journal (March/April).
- Bernard, V. L. and R. G. Ruland. 1987. "The Incremental Information Content of Historical Cost and Current Cost Income Numbers: Time-Series Analyses for 1962 – 1980", Accounting Review, Vol. 62, No. 4 (October).
- Carroll, T. J., T. J. Linsmeier, and K.R. Petroni. 2003. "The Reliability of Fair Value versus Historical Cost Information: Evidence from Closed-End Mutual Funds", Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol. 18, No. 1 (Winter).
- Chambers, R. J. 1966. "Accounting, evaluation, and economic behavior". Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
- Chasteen Lanny G., and Ransom, Charles R., (2007), "Including Credit Standing in Measuring the Fair Value of Liabilities—Let's Pass This One to the Shareholders", Accounting Horizons, AAA, Volume: 21, Issue: 2.
- Daniels, M.B. 1934. "Principles of asset valuation", Accounting Review (June).
- Deloitte Touche Tohmatsu. "Comparison of IAS and US GAAP". Printed in Hong Kong. electronic form at www.iasplus.com. 2003.
- Easton, P. D., P. H. Edey, and T. S. Harris. 1993. "An investigation of revaluations of tangible long-lived assets", Journal of Accounting Research. Vol. 31 (Supplement).
- Eccher, E.A., K. Ramesh, and S.R. Thiagarajan. 1996. "Fair value disclosures by bank holding companies", Journal of Accounting and Economics, Vol. 22, No. 1–3.
- Edward J., Riedl, 2004, "An Examination of Long-Lived Asset Impairment", Accounting Review, July 2004 Issue, USA.
- Edwards, E. O. and P. W. Bell. 1961. "The theory and measurement of business income". Berkeley, University of California Press.

- Fabricant, S. 1938. "Capital Consumption and Adjustment", National Bureau of Economic Research, No. 35.
- FASB. (2009). Statement of Financial Accounting Standards. USA.
- Freeman, R. N. 1983. "Alternative Measures of Profit Margin: An Empirical Study of the Potential Information Content of Current Cost Accounting", *Journal of Accounting Research*, Vol. 21, No. 1 (Spring).
- Gheyara, K. and J. Boatsman. 1980. "Market Reaction to the 1976 Replacement Cost Disclosures", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 2, No. 2 (August).
- Godfrey, Jayne, Hodgson, Allan and Holmes, Scott, 2000. Accounting Theory, 3rd edition, John Wiley & Sons, Australia.
- Hashem Pesaran, Davide Pettenuzzo, Allan Timmermann. 2006. "Learning, Structural Instability and Present Value Calculations" IEPR WORKING PAPER 06.42. Institute of economic policy research. University of Southern California.
- Healy, R. E. 1938. "The next step in accounting", *Accounting Review*, Vol.13, No. 1.
- Hirst, D. Eric; Hopkins, Patrick E., and Wahlen James M., (2004, "Fair Values, Income Measurement, and Bank Analysts' Risk and Valuation Judgments", *Accounting Review*, American Accounting Association (AAA), Volume: 79, Issue: 2.
- Hodder, Leslie D.; Hopkins Patrick E., and Wahlen, James M., (2006), "Risk-Relevance of Fair-Value Income Measures for Commercial Banks", *Accounting Review*, American Accounting Association (AAA), Volume: 81, Issue: 2.
- IASC Foundation. (2009), *International Financial Reporting Standards (IFRS)*, London, UK.
- Ijiri, Yuji, 1975. *Studies in Accounting Research #10: Theory of Accounting Measurement*. American Accounting Association 1975.
- Ijiri, Yuji, 1980. "An Introduction to Corporate Accounting Standards: A review", *The Accounting Review*, Vol. 55, No. 4 (October).
- Ijiri, Yuji. 1981. "Historical cost accounting and its rationality", Canadian Certified General Accountants' Research Foundation, Research Monograph Number 1.
- International Accounting Standards Board. 2006. *DISCUSSION PAPER, "Fair Value Measurements", Part 1 & 2*. United Kingdom.

- IVSC. 2007. "Valuation Under International Financial Reporting Standards". UK.
- Martin, Roger D.; Rich, Jay S., and Wilks, T. Jeffrey, (2006), "Auditing Fair Value Measurements: A Synthesis of Relevant Research", Accounting Horizons, AAA, Volume: 20, Issue: 3.
- Miller, Paul, and Bahnson Paul. (2007). "FASB 157 Upgrades the Quality of Financial Reporting". Journal of Accountancy. Online Issues: www.fasb.org November 2007.
- Miller, Paul, and Bahnson Paul. (2007). "FASB 157 Upgrades the Quality of Financial Reporting". Journal of Accountancy. Online Issues: www.fasb.org November 2007.
- Munter, Paul, 1995, "SFAS No. 121 and Impairment of Assets: The Need for Professional Judgment", The CPA Journal, KPMG, e-publications www.nysscpa.org, USA.
- Nelson, K.K., 1996, "Fair value accounting for commercial banks: An empirical analysis of SFAS 107", Accounting Review Vol. 71, n2 (April 1996).
- Petroni, K. R. and J. M. Wahlen. 1995. "Fair Values of Equity and Debt Securities and Share Prices of Property-Liability Insurers", Journal of Risk and Insurance v62, n4.
- Pierre Jinghong Liang, Xiaoyan Wen. 2006. "Accounting Measurement Basis, Market Mispricing and Firm Investment Efficiency".
- Revsine, Lawrence, Colline, Daniel W., Johnson, W. Bruce. "Financial Reporting and Analysis", 3rd edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2005.
- Ro, B. T., 1980. "The adjustment of security returns to the disclosure of replacement cost accounting information", Journal of Accounting and Economics 2.
- Schaefer, T. F. 1984. "The Information Content of Current Cost Income Relative to Dividends and Historical Cost Income", Journal of Accounting Research, Vol. 22, No. 2 (Autumn) 6.
- Schroeder, Richard G., Clark, Mytle W., Cathey, Jack M. 2001. "Financial Accounting Theory and Analysis". John Wiley & Sons, Ltd. USA.
- Shriver, K. A. 1987. "An Empirical Examination of the Potential Measurement Error in Current Cost Data", Accounting Review, Vol. 62, No. 1 (January).

- Sprouse, R. T. and M. Moonitz. 1962. "A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprises", AICPA Accounting Research Study No. 3.
- Stanley C. W. Salvary. 2004. "Price Level Changes & Financial Accounting Measurement". Research Papers in Economics - RePEc:wpa:wuwpot:0410009, Canisius College. USA.
- Stephen G. Ryan , Robert H. Herz , Teresa E. Iannaconni , Laureen A. Maines , Krishna Palepu , Catherine M. Schrand , Douglas J. Skinner , Linda Vincent. "Reporting Fair Value Interest and Value Changes on Financial Instruments". 2002. Accounting Horizons. Volume: 16, Issue: 3. AAA. USA.
- Sterling, Robert R. 1970. "Theory of the Measurement of Enterprise Income". Lawrence: University Press of Kansas.
- Sunder, Shyam (2008), "Econometrics of Fair Values", Accounting Horizons, American Accounting Association (AAA), Volume: 22 | Issue: 1 , Page(s).
- Walker, R. G. 1992, "The SEC's ban on upward asset revaluations and the disclosure of current values", Abacus.
- Weston, J. F., 1953. "Revaluations of Fixed Assets", The Accounting Review, (October).
- William Paton and A. C. Littleton. 1940. "An Introduction to Corporate Accounting Standards". AAA monograph.